# المواقف السياسية للنساء في أوروبا والولايات المتحدة

ماتي دوغان

ترجمة : د. خليل أحمد خليل

سواء كان النساء والرجال يقترعون بأوراق مختلفة اللون او كانوا يضعونها في صناديق اقتراع مختلفة، فمن الممكن ان نحدد تماماً مفارقات التوجه السياسي بين الجنسين. إن جرْداً منفصلا لأوراق الذكور والنساء قد لا يشكّل إنتهاكاً لسريّة الاقتراع لأننا لا نعرف كيف اقترع كل فرد. ولكن من شأنِ كشفٍ رسمي لتوزيع الناخبين والناخبات بين مختلف الاتجاهات السياسية أن يلحق الضرر بمصالح بعض الأحزاب التي تعارض. لهذا السبب المُعلن او غير المُعلن، اجراءَ كشف منفصلٍ بأصوات الذكور والإناث.

هناك في اوروبا ثلاثة بلدان فقط، هي المانيا والنمسا واليونان، أجرت خلال فرز الأصوات، تفريقاً بين أوراق الذكور وأوراق النساء، ففي ثلاثِ مُدنٍ فرنسية[1]، أقام العمد مكاتب مخصصة لكل جنس لمناسبة بعض الانتخابات النيابية او البلدية. وفي غياب وثائق رسمية، يجب علينا الاستعانة، بالنسبة لمعظم البلدان، بتحقيقات عن الرأي العام استناداً الى عيّنة تراتبية[2]. ان دراسات علم الاجتماع الإنتخابي، المميزة غالباً بطابعها المونوغرافي(*) والتي تدور حول مدنٍ ومناطق أو دوائر، انما تقدّم حقاً معلومات مفيدة عن سلوك النساء الانتخابي. لكن المقصود، هنا أيضاً، هي تحقيقات رأي عام تفقد في نهاية الأمر، في السطح ما تكسبه في العمق.

* دراسة نادرة Monographie.

الى أي حدٍ يمكنُ الاعتمادُ على استبارات الرأي العام؟ بهذا الصدد، يعتبر الوضعُ بالغ التنوع حسب البلدان. ففي بريطانيا، الدانيارك، السويد، استطاعت معاهد الرأي العام ان تتوقع نتائج الانتخابات، مع خطأ متوسط يناهز الـ ١٪ تقريباً. وكان الخطأ أكبر أحياناً في بلدان أخرى. ولكن عندما يتعلّقُ الأمر بتوزيع الأصوات حسب الجنس، يكون الخطأ الممكنُ نظرياً أكبر وذلك لسببين. أولاً، لأن توزيعاً كهذا يتضمّن تقسيماً إضافياً للعيّنة. ثانياً وبالأخص، لأن صعوبة كبرى تتأتى من واقعة ان الباحثين يجمعون معلومات عن الرجال اسهل من جمعها عن النساء، بخصوص اتجاه اقتراعهم. وتقودنا التحقيقات التي أجريناها الى ان نلاحظ ان نتائج التحقيقات عن الرأي تقدم غالباً نسبة ضئيلة جداً من النساء في عداد الأشخاص المستجوَبين. والفرق بين الجنسين هو في الواقع ارفع بالنسبة الى الأحزاب التي تؤيّدها النساء، وأضعف بالنسبة الى الأحزاب التي لا تؤيدها. وذلك أمر لا ترشدُنا اليه نتائج تحقيقات الرأي. ان معاهد البحث عن الرأي تنشر هذه النتائج بدون إخضاعها لصياغة، مع التوضيح بأن نسبة الرجال والنساء الذين، اذ يرفضون الرّد، إنما يهزّون العيّنة. إلا أن هذه المعاهد قادرة على تقديم مؤشرات إضافية (غير منشورة غالباً)، ذات قيمة كبيرة بالنسبة الى الباحث الذي يسعى لتأويل النتائج الخام لتحقيقات الرأي.

لقد ثبتَ أن قسماً كبيراً من الناس الذين لا يتجاوبون مع التحقيقات هم لا مبالون، يمتنعون من جهة ثانية عن الإقتراع، غير أن الفرق بين الإمتناع الذكري والأنثوي أكثر خفضاً من الفرق بين الرجال والنساء الذين لا يشيرون الى وجهة اقتراعهم. ولنفترض أن النساء اللواتي لا يتجاوبن مع تحقيقات الرأي، ولكنهن يذهبن الى صناديق الاقتراع، يقترعن في نهاية الأمر مثل النساء اللواتي لا يصررن على اخفاء وجهة اقتراعهم، فعندئذ يكون بإمكاننا توزيع الناخبات «المتخفّيات» على مختلف الأحزاب السياسية، آخذين بعين الاعتبار القوة الانتخابية لهذه الأخيرة. ويمكن، بالنسبة لبعض البلدان، خاصةً فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، الدانيارك، السويد، أن تعيد توزيع هؤلاء «الأشخاص المعاندين» وفقاً للمواقف التي يتخذونها تجاه بعض المسائل الهامة وذات المغزى سياسياً.

إن اعادة الترتيب هذه تترك هامشاً من الظّن، لكن ما يعنينا في نهاية الأمر هي الخطوط الكبرى للمسألة، وغالباً ما تعيدُ تحقيقاتُ الرأي رسمها بوضوحٍ عندما يتعلّق الأمر بتفريق بسيط بين أصوات نسائية ورجالية.

## ثوابت عالمية للاقتراع النسائي

ليس من السهل اجراء مقارنة على الصعيد العالمي تتناول توزيع الذكور والاناث بين شتى الاتجاهات السياسية، لأننا لا نجد في كل البلدان نفس الانماط الحزبية، وعلى قدر ما تكون هناك تماثلات وتقاربات ما بين الأحزاب الاشتراكية في بلدان شتى، وبين الاحزاب المسيحية الديمقراطية، الشيوعية، الليبرالية،

المحافظة، الخ... فإن قوتها الانتخابية تتباين من بلدٍ الى آخر. لكن ربما تكون هذه التباينات ذات طبيعةٍ ومقدارٍ يمكنهما مساعدتنا في فهم سلوك النساء الانتخابي.

أ) - لنبدأ بأقصى اليسار. تقعُ نسبة النساء بين الناخبين الشيوعيين في نفس المستوى في كل البلدان المدروسة، سواء كانت ذات صناعة قوية او ضعيفة، كاثوليكية او بروتستانتية، وسواء كان فيها احزاب شيوعية كبيرة او صغيرة، ومهما تكن طبيعة التوثيق (كشف مستقل للأصوات النسائية او استفتاء رأي) التي نملكها عن كل من هذه البلدان. فمن أصل ١٠٠ ناخب شيوعي، نجد ٣٦ أمرأة في النمسا سنة ١٩٢٠، ٣٧ في المانيا في نفس العام و٤٠ سنة ١٩٥٣، ٣٥ في السويد سنة ١٩٤٦، ١٩٤٨ و١٩٥٢، ٣٧ في الدانمارك سنة ١٩٥٣ و١٩٥٧، ٤٠ في فرنسا سنة ١٩٤٦، ١٩٥١ و١٩٥٦، وعدداً مماثلاً في ايطاليا سنة ١٩٥٣ و١٩٥٨، و٤١ في هولندا سنة ١٩٥٤.

ان تحليل النتائج الانتخابية في بعض الأقاليم Länder، مثل بافاريا او لاتورينغا Thuringe. وفي عدد من المدن الألمانية بين ١٩١٩ و١٩٣٣، يكشف ان نسبة النساء الشيوعيات كانت تزداد او تنخفض بين انتخاب وآخر، بنفس وتيرة نسبة الرجال من ذات الاتجاه، لكن هؤلاء يظلّون أكبر بكثير من النساء. لكننا نلاحظ ان الأصوات النسائية بين المقترعين الشيوعيين ارتفعت في المانيا من ٣٧٪ سنة ١٩٢٠ الى ٤٠٪ سنة ١٩٥٣. وتؤكد نتائج الاستبارات المتتالية التي أجرتها معاهدُ الرأي العام في البلدان الأخرى على نفس الملاحظات المسجلة في ألمانيا: ان نسبة النساء من جماعة الناخبين الشيوعيين لا تتبدَّل إلاّ تبدلاً بطيئاً جداً مع الزمن.

لكن اذا كنا متشككين حول امكان تحديد العلاقة بين الأصوات النسائية والرجالية تحديداً دقيقاً بالنسبة الى كل اتجاه سياسي، فمن الممكن مع ذلك ان نعتبر انه من الثابت تماماً ان الاحزاب الشيوعية هي، في كل اوروبا الغربية، الأقل حظوة بالأصوات النسائية، أي أنها هي الأحزاب الاكثر «ذكورةً».

ب) - في كل البلدان المعنيَّة، ما عدا فرنسا وايطاليا، تعتبر الأحزاب الاشتراكية من أكبر الاحزاب (بمعنى انها تحصل على أكثر من ٤٠٪ من الأصوات، وغالباً جداً اكثر من ٤٥٪) مهما يكن اسمها الرسمي: اجتماعي - ديمقراطي، شغيلي، عمّالي، الخ... وهي في كل مكان غير محظية بالأصوات النسائية، وذلك بدرجة متفاوتة حسب البلدان، لكنها في كل حال درجة أقل من الشيوعيين.

بوجه عام، يعتبر الفرق بين الناخبات والناخبين الاشتراكيين في البلدان الكاثوليكية ارفع منه في البلدان البروتستانتية. فهو اكبر فارقٍ بالنسبة الى الحزب الاشتراكي الايطالي (لا يجوز خلفه مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الايطالي P.S.D.I) وهو كذلك الحزب الاشتراكي الوحيد الذي يعلن ايمانه الماركسي في اوروبا الغربيَّة. ويبلغ ٥/٣ ناخبيه تقريباً من الرجال.

والفرق بين الجنسين أقل أهمية بالنسبة الى الاجتماعيين ـ الديمقراطيين الألمان، النمساويين، الفرنسيين، الذين يعتبرون انتقائيين تجاه المبادىء الماركسيَّة. ولا نملك معطيات عن بلجيكا، لكن ليس من الصعب الافتراض ان النساء البلجيكيات اللواتي يقترعن اشتراكياً هن أقل من الرجال.

كذلك ينخفض الفرق بين الناخبين والناخبات انخفاضاً أكثر بخصوص حزب العمل البريطاني والأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية النرويجية والدانيماركية التي لا تذكر أبداً العقيدة الماركسية والتي لا تسعى أيضاً لتحبيذ انتشار اللاادرية Agnosticisme ، ففي السويد كان الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي لا يحظى بالأصوات النسائية منذ أمد طويل. لكن الحزب المحافظ طالب عام ١٩٦٠ بخفض المساعدات العائلية التي تعلق عليها النساء المتزوجات ذوات الأولاد اهمية اكبر مما يعلق الرجال عليها. ولقد عارض الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي هذا المقترح، فنجم عن ذلك انتقال اصوات نسائية من حزب الى حزب آخر وذلك على الرغم من ملاحظتنا وجود شبه مساواة، لأول مرة عام ١٩٦٠ ، بين الرجال والنساء في الجسم الانتخابي الاشتراكي ـ الديمقراطي[٣].

وتغدو التفاوتات بين مواقف النساء والرجال ضئيلة عندما يتعلَّق الأمر بحزب العمل الهولندي. وسنرى أسباب ذلك لاحقاً.

ج) ـ هناك فئة أخرى من الأحزاب غير المحظوظة بالاقتراع النسائي، ولكن هذا يصح على الاحزاب الشيوعية اكثر مما يصح على الاحزاب الاشتراكية؛ هذه الفئة تتكون من الأحزاب الليبرالية، الراديكالية، الجمهورية، الخ... وهي أحزابٌ بالية في بعض البلدان، وقليلة العدد في كل مكان تقريباً. فبعضُ هذه الاحزاب قديم جداً (وهي تسمى أحياناً «احزاب تاريخية») التي عارضت مطولاً التحرير السياسي للنساء. وما عدا بعض الاستثناءات، فإن في عداد قياداتها قليلاً من النساء، فلا تبذل سوى قليل من الجهود الرامية الى تكيفها مع الكتلة الناخبة النسائية، وهي غالباً أحزاب علمانية، بمعنى أنها تطالب بفصل الكنيسة عن الدولة. ويمكن أحياناً أن تكون ضد الاكليروس بشكل واضح. وهذا كافٍ، لكي تبتعد بعض الناخبات عنها، لا سيما في فرنسا وايطاليا، وكذلك في النرويج والدانيمارك وترجيحاً في بلجيكا.

د) ـ اذا كانت الأنماط الحزبية الثلاثة التي تناولناها غير محظوظة بالاقتراع النسوي، فهناك نمطان آخران يحظيان بهذا الاقتراع: **الاحزاب المحافظة والاحزاب المسيحية الديمقراطية**[٤]. وليس التفريق بين هذه الاحزاب وتلك واضحاً على الدوام، لأنه هناك حيث توجد أحزاب محافظة كبرى لا توجد أحزاب مسيحية ـ ديمقراطية كبرى، والعكس بالعكس. ولا بد حول هذه النقاط من تسجيل بعض الملاحظات، اجتناباً لسوء تفسير اتجاه الاقتراع النسوي.

ليست الأحزاب المسيحية أحزاباً يمينية، بالمعنى الكلاسيكي للكلمة. فهي غالباً ما تكون، بسبب

مفهومها المسيحي وقاعدتها الانتخابية، اشد تحسساً بمطالب الفئات الاجتماعية المحرومة؛ وأكثر انفتاحاً على الاصلاحات الاجتماعية من الأحزاب الراديكالية، الليبرالية او سواها التي تتباهى بالايهام انها يساريَّة. ومع ذلك فإن هذه الأحزاب اقل يساريةً، بالمعنى الهندسي للكلمة، من منافسيها الرئيسيين، الاشتراكيين والشيوعيين.

ففي بلدان مثل بريطانيا، السويد، الدانيمارك، حيث لا توجد أحزاب مسيحية، تظهرُ الأحزاب المحافظة (وهي تسمية نسبية جداً) كأنها الأكثر تحبيذاً للسلفيَّة المسيحية. ويكفي أنْ نتملى في برنامجها وان نحلّل مصطلحها لكي نعترف بأنها تلعبُ في البلدان البروتستانتية، الدور الذي تلعبه بهذا الصدد الأحزاب المسيحية ـ الديمقراطية في البلدان الكاثوليكية او الكاثوليكية جزئياً.

انَ تفضيل النساء للأحزاب المسيحية ـ الديمقراطية والمحافظة ـ السلفيَّة، هو مظهرٌ عام في أوروبا الغربيَّة. ففي انتخابات الرايخستاغ Reichstag عام ١٩٢٠، كانت نسبة النساء ٥٩٪ من ناخبي الوسط الكاثوليكي (Zentrum). وفي نفس العام كانت ٨ر٥٦٪ من ناخبي الحزب المسيحي الاجتماعي النمساوي، بعد ذلك بجيل، ظلَّت عند نفس المستوى بالنسبة الى ناخبي الـ (C. D. U.): ٥ر٥٨٪ من النساء في انتخابات ١٩٥٣، و٧ر٥٧٪ في انتخابات ١٩٥٧. ولقد تراوحت، في انتخابات فرنسا، بين ناخبي الـ .M.R.P من ٥٨٪ سنة ١٩٦٤ الى ٦١٪ سنة ١٩٥١. وربما تكون النساء في ايطاليا قد أعطين للديمقراطية المسيحية ٣/٥ أصواتها. ولا نملك تحقيقات خاصة بالحزب الاشتراكي المسيحي البلجيكي، لكن لماذا يفترض بالنساء الكاثوليكيات البلجيكيات أن يسلكن سلوكاً انتخابياً مختلفاً عن شقيقاتهن الفرنسيات، الايطاليات، الالمانيات أو النمساويات[٥]؟

والتأثير النسائي، غير المتساوي في أهميته، لا يقلُّ وضوحاً في الأحزاب المحافظة السلفيَّة: ٥٤٪ من النساء في الجماعة الناخبة للحزب المحافظ البريطاني، ٥٧٪ من الناخبين الدانيماركيين من ذات الاتجاه، ٥٣٪ من المحافظين النروجيين و٥٤٪ من المحافظين السويديين.

هـ) ـ ان الاقتراع النسائي غير مؤات لليسار المتطرّف، لكنه غير مؤات أيضاً لليمين المتطرف الذي لا يحظى بتأييد الكنيسة. ففي المانيا كان الحزب النازي (.N.S.D.A.P) قد نال من أصوات النساء أقل مما نال من أصوات الرجال. كذلك في فرنسا، نالت حركة Poujade من أصوات النساء أقل مما نالت من أصوات الذكور في انتخابات كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦؛ وعلى سبيل المثال في مدينة فيينا حيث أقترع الرجال والنساء في مكاتب مختلفة، اقترع لصالح حركة Poujade ٣ر١٩٪ من الذكور مقابل ١٥٪ من الإناث. وفي النمسا خلال انتخابات ١٩٢٠، كان يوجد من أصل ١٠٠ ناخب للحزب القومي ـ الاشتراكي، ٢ر٥٥٪ من الرجال مقابل ٨ر٤٤٪ فقط من النساء (في هذه الانتخابات جرى كشف منفصل عن أوراق اقتراع الاناث

والذكور). وفي صفوف الحركة الاجتماعية الايطالية، حزب الفاشية الجديدة، من النساء اقل مما فيها من الرجال.

## الدافع الديني للاقتراع النسائي

من الوجهة الاجتماعية، تصنَّفُ النساءُ مثل الرجال في المجموع. وبالتالي، يتوقّف المستوى المعيشي للنساء المتزوجات وغير الفاعلات اقتصادياً، على مستوى الأزواج. وأجرُ الزوجة لا يشكل في الغالب سوى أجر تكميلي، ومن جهة ثانية، يحتل مجموع النساء في الحياة الاقتصادية مكانة تراتبية أدنى من مجموع الرجال. وأما الشابات، فلهن نفس الأصل الاجتماعي الذي لأشقائهن. وغالباً ما تعيش الأرامل في ظروف مادية بالغة الصعوبة، لكنها تظل متمسكة، من الناحية النفسية الاجتماعية، بالبيئة التي ينتسب اليها الزوج المتوفى. اذن لا ينبغي البحث في الصعيد الاقتصادي والاجتماعي المهني عن التفسير الاساسي لظاهرة اختلاف الاقتراع النسائي عن اقتراع الرجال.

في المقابل، وكما تدل على ذلك الدراسات المنجزة في عدة بلدان، هناك فروقات هامة بين الموقف الديني للرجال، وموقف النساء، وفضلاً عن ذلك، نلاحظ علاقةً بالغة الدلالة بين الشعور الديني والرأي السياسي، فنظراً لأن النساء أشد اعتقاداً وأكثر قبولاً لوصايا الكنيسة، وقابلية للتأثر بالاكليروس، فمن الطبيعي ان يكون لديهن أكثر من الرجال نزوع للاقتراع للأحزاب التي تحظى مباشرةً او مداورةً، علناً او سراً، بدعم الكنيسة.

ان صوتاً يُعطى لاتجاه سياسي هو بالضرورة صوت يُمنع عن اتجاه آخر. وغالباً ما يكون الاقتراع ضد حزب ما، أكثر ما يكون لتأييد حزبٍ ما. لهذا السبب لا يجوز أنْ ننسى ما هو في مختلف البلدان موقف خصوم الأحزاب المسيحية والمحافظة ـ السلفية تجاه الكنيسة والدين بوجه عام.

في البلدان البروتستانتية، لا يتعارض حزب الشغيلة Le travaillisme مع الكنيسة، التي تظل متعالية على السياسة. ولكن في البلدان الكاثوليكية او شبه الكاثوليكية، (المانيا)، تكون الأحزاب الاشتراكية مناهضة للاكليروس، وهذه الواقعة تنعكسُ بعمقٍ على الخيارات السياسية للنساء. فهن يشعرن، أكثر من الرجال، بالتعارض بين الكاثوليكية والاشتراكية. ويتعمق هذا التعارض في بلدين كاثوليكيين ولاتينيين هما فرنسا وايطاليا حيث ان الشيوعية، وليس الاشتراكية الديمقراطية، هي الخصم الرئيسي لأحزاب التقليد المسيحي، وان التوفيق صعب عند الرجال بين مشاعرهم الكاثوليكية وتأييدهم للحزب الشيوعي. وهذا التوفيق أشد صعوبة عند النساء.

كذلك فإن العامل الديني يؤثر على الاقتراع النسائي على نحو بالغ التفاوت حسب البلدان، كما يمكن أن نرى ذلك بثلاثة أمثلة دالّة.

أ - في ايطاليا نلاحظ الفارق الأكبر بين أصوات الاناث والذكور، لأن الحياة السياسية في هذا البلد ما بين ١٩٤٥ و١٩٦١ كانت معركة بين الكاثوليكية والماركسية، وهما مفهومان يترجمان على الصعيد الانتخابي بقوتين: الديمقراطية المسيحية من جهة، الشيوعية والاشتراكية من جهة ثانية، ذات أهمية عددية متوازية، يبدو أنهما تجذبان الى قطبيهما اكثر من ثلاثة ارباع الجسم الانتخابي:

ان الدين في هذا البلد شديد الالتحام بالحياة السياسية لدرجة ان الهرمية الكنسية تعتبر انه من الضروري التدخل في الحملة الانتخابية، عشية انتخابات ١٩٥٨، صدر عن المجمع المسكوني بيان عمّم على جميع الأديرة والكنائس، يوصي الكاثوليك بأن «يتحدَّوا في الاقتراع دفاعاً عن حياة البلد المسيحية». ولقد ازالت مجلة الـ Osservatore Romano والصحف الكاثوليكية كل التباس حين وصفت الحزب الديمقراطي - المسيحي بأنه «حزب الكاثوليك». وقبل ذلك، صدر أمرٌ كنسي بطرد كل أولئك الذين «ينتمون الى نظرية المادية الملحدة، ويؤيدونها وينشرونها»، والنساء أكثر تحسساً من الرجال بهذا الموقف. هذه واقعة ملحوظة وعامة بالنسبة الى العالم كله. ويدرك ذلك المناضل السياسي بتجربته، كما يدركه عالم الاجتماع تقريباً. ولقد لاحظ الروائي ذلك بدقّة مماثلة لدقة عالم النفس. فرداً على سؤال طرحه باحثو معهد دوكسا Doxa «اتعتقدون انه يمكن في آن واحد ان تكون شيوعياً صحيحاً وكاثوليكياً صحيحاً»، اجابت بالنفي ٦٩٪ من النساء. غير ان الاشتراكية لا تعتبر غالباً، كما الشيوعية لا تقبل التوافق مع الكاثوليكية، لكن ما يهمُّنا هنا هو أن هناك عدداً من النساء أعلى من الرجال، يعتبرن انهما لا تتوافقان: ٤٤٪ مقابل ٣٠٪. والعلاقة بين هذه الاجابات والتعاطف المُعلن من جانب الاشخاص المستجوبين بخصوص الأحزاب، ذات دلالة كبيرة، وتكشف ان معظم أولئك الذين يعتقدون انه لا يوجد تناقضٌ بين الاتجاه الشيوعي او الاشتراكي والشعور الكاثوليكي هم ناخبون مؤيدون للحزب الشيوعي او الاشتراكي. وانه لمن المحتمل جداً ان تكون مشاعر هؤلاء الاشخاص الدينية فاترةً وحتى ان يكون كثير منهم لا أدريين. وفي المقابل، يعتبر المؤمنون ان الماركسية والكاثوليكية يتعارضان جذرياً. فالناخب المؤمن، وبالأخص الناخبة المؤمنة، اذ يقترعان، لا يمكنهما أن يأخذا بعين الاعتبار فقط مصالحهما الاقتصادية والاجتماعية - المهنية، وذلك على افتراض انهما يدركانها بوضوح، وهذا لا يتوفر دائماً؛ فيجب على الناخب «ان يتصرف ككاثوليكي صحيح» أي «ان يقترع ضد أعداء الكنيسة»[٦].

ب - في بريطانيا، نلاحظ تنافساً بين حزب شغيلة معتدل وحزب محافظ لا يقل عنه اعتدالاً، وحيث لا يؤتى، كما في ايطاليا، على ذكر ذرائع مؤيدة او مناهضة لتأثير الكنيسة، فالمرأة البريطانية ذات الأصل الاجتماعي المتواضع تعاني من المشاعر المزدوجة أقل من سواها؛ وهي تتوصل الى التوفيق بين مشاعرها الدينية واقتراعها الى جانب الحزب العمالي بسهولة اكبر من المرأة الايطالية، الفرنسية، الألمانية او النمساوية، من ذات الأصل الاجتماعي، التي يعني الاقتراع شيوعياً أو اشتراكياً، وحتى الاقتراع راديكالياً او ليبرالياً،

مناقضة مشاعرها الكاثوليكية. كذلك الفارقُ بين توجه الجسم الانتخابي للذكور والاناث هو في بريطانيا اضعف منه في ايطاليا. والقوى الحاضرة ليست هي ذاتها، وبالأخص لم تعد تتصارع اليوم على الصعيد الديني، على الرغم من كون نظام الحزبين Two party System يستمد جذوره من الاصلاح، وعلى الرغم من كون حزب توري Party Tory كان حزب الكنيسة الانجليكانية، وكون الـ Whigs طهرانيين. ومع ذلك لا يجوز الاعتقاد ان العامل الديني لا يتدخل إطلاقاً في تحديد آراء سياسية. الا ان تأثيراته أكثر حضْراً عند الرجال من النساء.

ج - في هولندا، تعتبر الانقسامات السياسية ذات أصل ديني الى حدٍ بعيد، وبالتالي يوجد في هذا البلد حزب كاثوليكي وحزبان بروتستانتيَّان، تجمع حوالي ٥٥٪ من الاصوات. والحزب العمالي الهولندي أنشأ فرعاً كاثوليكياً وفرعاً بروتستانتياً. صحيح انهما ضعيفان عددياً؛ يضاف الى ذلك أن ٥/٢ ناخبيه هم «انسانيون» (أشخاص بدون طائفة) يشكلون ١٧٪ من السكان، ومع ذلك مما له مغزاه ان يعرض الحزب العمالي نفسه كحزب بيْن دينين وانه لا يبشر بعقلانية ذات لهجة معادية للدين، مألوفة كثيراً لدى الآخرين من الاشتراكيين الديمقراطيين الاوروبيين. ان الاكثرية العظمى (٩٦٪) من ناخبي الحزب الكاثوليكي هم كاثوليك: وينتمي ٩٤٪ من ناخبي الاتحاد المسيحي التاريخي الى الكنيسة الهولندية المصلّحة؛ ويرتبط ٥٨٪ من ناخبي الحزب المضاد للثورة بالكنيسة المصلحة الحرة (التي تضم ٧ر٩٪ من السكان) و٣٥٪ بالكنيسة الهولندية المصلّحة. أخيراً، تجتذب الاحزاب: العمالي، الليبرالي والشيوعي، معظم أصوات الانسانيين[٧].

ان نتيجة هذا الانقسام السياسي - الديني هي أن العلاقات بين الانتماء السياسي من جهة وبين الطبقات الاجتماعية،فئات الاعمار والجنسين من جهة ثانية هي في هولندا أضعف مما هي عليه في بقية بلدان اوروبا الغربية. صحيح، هناك مفارقات في التوجه السياسي بين الرجال والنساء تلاحظ حتى في هذا البلد، كما يبين ذلك تحقيق المعهد الهولندي للرأي العام، لكن هذه المفارقات ضئيلة عملياً، الا فيما يختص بالحزب الشيوعي والحزب الليبرالي (وهما حزبان صغيران) وبالحزب المضاد للثورة (وهو حزبٌ مناهض لتحرر النساء السياسي). وبما أن الخيارات السياسية تقترن حتى عند أغلبية الرجال، بالانتماء الديني، فإن مفارقات التوتر بين مشاعر الرجال والنساء الدينية تترجم بفروقات دالّة على الصعيد الانتخابي.

## التأثيرُ الزوجي على الاقتراع النسائي

لا يكفي لتفسير الاتجاه السياسي للنساء، مجرد التفريق بين أصوات الذكور وأصوات الاناث، لأن السلوك السياسي يتباين بمقتضى عناصر أخرى، لا سيما السن والأحوال الشخصية. وان تحليل هذه التباينات يستلزم الاستعانة بتضايفات رباعية بين الاقتراع، الجنس، السن والحالة الشخصية، الا أن العيِّنات المعمول بها عادة في التحقيقات الخاصة بالسلوك السياسي لا تتقبل الا متضايفات بسيطة نسبياً، لأن هامش الخطأ

المحتمل يتزايد، حتى بالنسبة لنفس النموذج من العينات، في ذات الوقت الذي يتزايد فيه عدد المتضايفات المستخلصة. ومن الممكن نظرياً استعمال عيّنات بالغة الاتساع من شأنها السماح بشبكة نتائج مقترنة بعدة عوامل متزامنة، دون الحاق ضرر كبير بوضوح المتضايفات الموضوعة. وفي الممارسة، يتعيَّن حجم العينات بالوسائل المالية لمؤسسات البحث.

بالنسبة لمعظم البلدان. نملك متضايفات بين الاقتراع والجنس والسن، تسمح بالاستنتاج مداورةً لمؤشرات خاصة باقتراع النساء المتزوجات واقتراع النساء بدون ازواج (مترملات، عازبات، مطلقات). ونملك فضلاً عن ذلك نتائج عدة تحقيقات تدور حول هوية اقتراع الزوج وزوجته، وهذه الواقعة هي أول ما ينبغي علينا إثباته.

فالنساء، لا سيما اللواتي لا يمارسن أية مهنة، يهتممن بالسياسة أقل من الرجال. فهنَّ قليلات الاستعلام عن الشؤون العامة، ويتبنيَّن بأكثريتهن العظمى، اذا كنّ متزوجات، وجهة نظر أزواجهن، حتى وان كنّ أخلص للتقاليد المسيحية منهم، انهن لا يطرحن على أنفسهن مسائل ايديولوجية سياسية. ولا يعطين لاقتراعهن أية قيمة رمزية، الأمر الذي يسمح لهن بالحاقه باقتراع الزوج، المندمج في الحياة الاقتصادية والنقابية، الذي يمكنه ان يدرك على نحو أفضل مصالح الفئة الاجتماعية التي ينتمي هو اليها والتي تنتمي اليها أسرته بالتالي.

ونتيجة لأثر الزوج هذا على زوجته، أو لأثر الزوجة النادر جداً على زوجها، تبدو نسبة الأزواج الذين يقترعون على نحوٍ متماثل عاليةً جداً في كل البلدان تقريباً. انه لمن الصعب تحديد النسبة الصحيحة، لأن بعض الاشخاص المستجوبين صرَّحوا انهم لا يعرفون لمن اقترع الزوج (او الزوجة). واذا اكتفينا باعتبار أشخاص أعطوا جواباً واضحاً، نلاحظ ان وتيرة الاقتراع المتماثل هي ٨٦٪ في الدانيمارك، ٨٩٪ في النرويج، ٨٥٪ في فرنسا، ٨٢٪ في بريطانيا، ٩٢٪ في أمستردام، الخ... ومع ذلك فمن الثابت أن عدم تماثل الاقتراع هو اكثر بروزاً لدى الاشخاص الذين يجهلون (أو يتلهّون في الاعلان عن جهلهم) باتجاه اقتراع الزوج. ومهما يكن الأمر، يمكن التسليم بأن الفروقات بين أصوات الذكور وأصوات الإناث الملحوظة بخصوص شتى الاحزاب لا يجب عزوها الا بنسبة ضئيلة الى الناخبات والناخبين المتزوجين.

ان تماهي اقتراع الزوج والزوجة هو كما يبدو اقل بروزاً في ايطاليا منه في معظم البلدان الغربية الأخرى، وذلك لسببين. فكما سبق ان لاحظنا، يتدخل الدافع الديني للاقتراع في ايطاليا تدخلاً أفعل منه في البلدان الأخرى، الكاثوليكية او البروتستانتية. وبالتالي فإن الخصم الرئيسي للحزب المستوحى كاثوليكياً في ايطاليا ،ليس الحزب الاشتراكي- الديمقراطي كما في بلجيكا والمانيا والنمسا وهولندا، لكنه الحزب الشيوعي، والحال، فان الاقتراع الشيوعي مدانٌ من جانب الهرمية الكنسية ادانةً أشد من الاقتراع الاشتراكي، يضاف الى ذلك، ان الحزب الاشتراكي الايطالي يظلّ وفياً للأيديولوجيا الماركسية، في حين ان الاحزاب الاشتراكية

في البلدان الأخرى هي أحزاب انتقائية جداً من الوجهة الايديولوجية.

ويؤكد تحليلُ مفارقات التوجه السياسي بين الجنسين حسب فئات الاعمار، تأكيداً غير مباشر على صحة نتائج التحقيقات الخاصة بوتيرة التاهي بين اقتراع الزوجين. وبالتالي، في جميع البلدان المعنية يكون الفارقُ بين اصوات الذكور واصوات الإناث هاماً نسبياً في الفئات المسنّة جداً من الجسم الانتخابي، التي تضم الكثيرين من الأرامل وبالأخص من المترمّلات، وفي الفئات الفتيّة جداً، المكوّنة بمعظمها من العازبين، في المقابل، يكون نسبياً أضعف الفارقُ في فئات الاعمار المتوسطة حيث تكون نسبة الاشخاص المتزوجين مرتفعة جداً، الفارق بين التوجه السياسي للرجال والتوجه النسائي.

اذن ينبغي ان ينصبّ اهتمامنا على السلوك الانتخابي للناخبات غير المتزوجات اللواتي يشكلن حسب البلدان ما بين ٣٠ و٤٠٪ من الجسم الانتخابي النسائي[٨]. وفي عداد هؤلاء الاشخاص، تهمّنا فئتان بصورةٍ خاصة، نظراً لأهميتها العددية: المترمّلات المسنّات[٩] والشابات العازبات (وهذه أقل عدداً من الشبان العازبين لأنهن يتزوجن مبكراً في معظم الأحوال). وسنكتفي بضرب ثلاثة أمثلة:

في السويد أجريت عدة أبحاث حول اقتراع النساء المتزوجات واقتراع العازبات والمترمّلات. ويعتبر الفارق الانتخابي ضئيلاً بين الجنسين من الاشخاص المتزوّجين، لكنه في المقابل يعتبر كبيراً عندما يتعلّق الامر برجال دون زوجات او بنساء دون أزواج، ومثال ذلك خلال تحقيق عام ١٩٤٦[١٠] لوحظ أن نسبة شبه متساوية من الرجال المتزوجين والنساء المتزوّجات قد اقترعت للحزب المحافظ او الحزب الليبرالي، بينما أيّد أحد هذين الحزبين في عداد العازبين ٢٣٪ من الرجال و٤٣٪ من النساء، واقترع في نفس الاتجاه ٢٦٪ من الأرامل والمطلقين مقابل ٣٨٪ من المترملات والمطلّقات. وان نصف زوجات الرجال الذين اقترعوا للحزب الشيوعي لم يتبنّين رأي ازواجهم، وتميل نتائج التحقيق لإظهار أن زوجات الناخبين الشيوعيين صوّتن للحزب الاشتراكي الديمقراطي. لكن الحزب الشيوعي لم يحصل الاّ على اصوات قليلة.

كذلك لوحظ في انتخابات ١٩٦٠ أن النساء بدون أزواج كنّ يقترعن اشتراكياً بنسبة أقل من النساء المتزوجات: ٣٢٪ مقابل ٥٢٪ (بصرف النظر عن اللواتي لم يجبن على الاسئلة). ان التنافر بين المسلك السياسي للنساء المتزوجات ومسلك النساء بدون ازواج قد تزايد اذن عام ١٩٦٠، ولا بد من البحث عن سبب ذلك في واقعة سبقت الاشارة اليها، وهي ان احد الرهانات الاساسية في تلك الانتخابات كان يقوم على مسألة المساعدات العائلية. لا سيا استمرار او الغاء المساعدة للولد الاول.

وبالنسبة الى النرويج يمكننا ان نلاحظ تضايفاً رباعياً بين الاقتراع والجنس والعمر والأحوال المدنية[١١].

أ) حوالى نصف النساء المتزوجات من كل الأعمار يقترعن للعمال، مقابل ربع من النساء العازبات

(الشابات او العانسات) والمترمّلات المسنّات.

ب) أكثر من نصف النساء بدون أزواج والمسنّات فوق الخمسين سنة، يقترعن إما للحزب المحافظ وإما للحزب الشعبوي ـ المسيحي، اللذين لا يجمعان، معاً، سوى ٢٨٪ من أصوات الجسم الانتخابي برمّته من الذكور والاناث.

ج) ان خُمسَيْ الشابات العازبات، دون الثلاثين سنة، لا يقترعن، وذلك بالرغم من كون الحزب العمالي لا يحصل إلا على ربع أصوات هذه الفئة مقابل نصف أصوات النساء المتزوجات المنتميات الى الجيل نفسه.

د) أن مفارقات السلوك السياسي بين المتزوجات واللواتي لا أزواج لهن تكون أقوى في الفئات العمريّة المسنّة جداً أو الفتيّة جداً من الجسم الانتخابي النسائي، منها في فئات العمر المتوسط.

هـ) لا يحظى الحزب العمالي بتأييد نسائي في الانتخابات، لكن النساء المتزوجات لسن مسؤولات عن هذه الواقعة، لأنهن يقترعن كأزواجهن بشكل عام؛ وما ينبغي تحميله المسؤولية هو المسلك السياسي للمترمّلات والعازبات.

في ايطاليا تعود المفارقة الملاحظة بين الاقتراع الذكري والاقتراع الأنثوي، بمقدار كبير، الى اقتراع النساء بدون ازواج، لا سيما المترمّلات المسنّات والنساء العازبات الشابات جداً. وهناك تأكيدات لهذا التفسير، الأول في التضايف بين الاقتراع والجنس والعمر. والثاني في النتائج الانتخابية المسجلة في مكاتب الاقتراع المخصصة للشبان الذين يؤدون خدمتهم العسكرية، وفي بعض قرى الـ Mezzogiorno حيث هاجر معظم الرجال الشبان جداً، بحيث أن الجسم الناخب ما دون سن الخامسة والعشرين كان يتألف جوهرياً من شابات عازبات (يمكن عزل الجسم الناخب ما دون الـ ٢٥ سنة بمعارضة نتائج انتخابات مجلس النواب بنتائج انتخابات مجلس الشيوخ المسجلة في هذه القرى). ان هذه المعطيات مفصلة جداً، وبالغة التنوُّع، الأمر الذي يحول تكرارها هنا على نحو مفيد. ولكن ينجم عن تفحصها بوجه عام ان الشابات العازبات يقترعن تسبياً بمعدل مرتفع للحزب الديمقراطي ـ المسيحي، وان الشبان العازبين يقترعون على نحو مختلف وبمعدل مرتفع نسبياً للحزب الشيوعي.

في انتخابات ١٩٥٨، حظيَ الحزب الديمقراطي ـ المسيحي والحزب الشيوعي الايطالي بتأييد الناخبين المتراوحة أعمارهم بين ٢١ و٢٥ سنة. الا أنه يجدر بالاهتمام ان نلاحظ ان نجاح الحزب الديمقراطي المسيحي في اوساط الجيل الجديد، يعودُ الى اقتراع الشابات بشكل اساسي، بينما يعود الى الناخبين الشبان نجاح الحزب الشيوعي الايطالي في اوساط هذا الجيل.

وكان الحزب الديمقراطي ـ المسيحي يشتمل عام ١٩٥٨ على فائضٍ من أكثر من ٣ ملايين امرأة، منهن المترملات فوق الستين سنة، والناخبات الشابات جداً كن بدون شك كثيرات، على الرغم من عجزنا عن تحديد نسبة ثابتة علمياً. ان نسبة النساء غير المتزوجات اللواتي يقترعن للديمقراطي ـ المسيحي هي أرفع من نسبة

المتزوجات، لكن هؤلاء يشكلن ٦١٪ من الجسم الانتخابي بكامله، انهن أكثر عدداً من النساء بدون ازواج، فهن يشكلن الأغلبية المطلقة في عداد النساء اللواتي يقترعن للحزب الديمقراطي ـ المسيحي، على الرغم من التأييد المؤاتي الذي يحظى به هذا الحزب في اوساط المترمّلات المسنَّات والشابات العازبات.

ظاهرة عامة في أوروبا هي وفرة الشبان في الاحزاب اليسارية ووفرة المسنَّات في الأحزاب السلفية. واما الشابات فانهن يفضلن الاحزاب المسيحية الديمقراطية بشكل واضح، والظاهرة اقل أهمية بالنسبة الى الاحزاب المحافظة. وبالتالي تشتمل المفارقات السياسية بين الجنسين مفارقة عُمْرية الى حدٍ معيَّن (وهذه المفارقات ستكون اوضح دونما شك لو لم تكن الأحزاب اليسارية تدافع عن المتقاعدين، أكثر من الاحزاب الأخرى).

ان هذه الملاحظات تدعونا الى الاستخلاص الموجز على النحو التالي: اذا كان من المسلّم به ان الأغلبية العظمى من النساء والرجال المتزوجين يقترعون على نحو متماثل، فلا بد من القول ايضاً ان فائض الشبان الملحوظ في الأحزاب اليسارية يتكون بشكل خاص من العازبين، وان فائض الشابات المقترعات للأحزاب السلفية بكل اتجاهاتها يتكوَّن ايضاً من العازبات، وأخيراً ان فائض المُسنَّات، العديدات في الأحزاب الديمقراطية ـ المسيحية او المحافظة، يتألف في اغلبيته العظمى من المترملات[١٢].

## اقتراع النساء ذوات الشرط الاجتماعي المتواضع

ليس مألوفاً في الطبقات الوسطى وفي البورجوازية، ان الرجل عندما يقترع محافظاً او ديمقراطياً ـ مسيحياً، تقترع زوجته، امه، اخته، ابنته اشتراكياً او شيوعياً. تعتبر هذه الحالة (غير طبيعية). اذن بوجه عام يأتي فائض الأصوات النسائية التي تنالها الأحزاب الديمقراطية ـ المسيحية او المحافظة في مختلف البلدان، من الطبقة العاملة او صغار الفلاحين. وبالتالي فإن الفرق بين الاقتراع الذكري والاقتراع الأنثوي هو في الفئات الاجتماعية المتواضعة أهم منه في الطبقات الوسطى او البورجوازية.

وتفيد شتى الابحاث أن فائض النساء الملحوظ، في ايطاليا، في الجسم الانتخابي للحزب الديمقراطي ـ المسيحي يعتبر أهم في الوسط الريفي منه في الوسط الحَضَري.

في الاستفتاء الفرنسي (كانون الثاني ـ يناير ١٩٦١)، في أربعة مكاتب انتخابية بمدينة ليون حيث وضع الرجال والنساء أوراق اقتراعهم في صناديق مختلفة، كان الفرق بين الاقتراع النسائي والاقتراع الرجالي أشد وضوحاً في الحي ذي الهيمنة العمالية، منه في الحي الذي تعيش فيه طبقة متوسطة بشكل خاص.

يفيدنا بحث أجريَ في غرينتش[١٣]، في المنطقة اللندنية ان الاتجاه المحافظ في صفوف النساء ذوات الشرط العمالي يتراوح كثيراً مع العمر، وذلك على الرغم من كون النساء فوق الـ ٥٠ سنة هن ضعفا النساء

المتوسطات السن اللواتي يقترعن للحزب المحافظ، ومن جهة ثانية غالباً ما تقترع المترملات والعازبات من الطبقة العاملة في هذا الاتجاه اكثر من النساء المتزوجات من ذات الاصل الاجتماعي. وفي الطبقات المتوسطة تتباين المفارقة بين الاقتراع الانثوي والاقتراع الذكري تبايناً ضعيفاً جداً بالمقارنة مع العمر او الأحوال المدنية. ويلاحظ التعارض الأدهش بين السلوك الانتخابي للنساء المسنات ذوات الشرط المتواضع وبين سلوك الشبان من ذات الأصل الاجتماعي: وبالتالي يتراوح الاقتراع المحافظ من ٤٧٪ الى ١٥٪ وربما لا يمكن تعميم الملاحظات المسجلة في غرينتش على مجمل الجسم الانتخابي البريطاني، على الرغم من تحققها في مناطق أخرى، كما في ستريتفورد (لانكشير) حيث ان مصدر ثلاثة أرباع الاصوات المحافظة في الوسط العمالي هو الأصوات النسائية[١٤]. وعلى كل حال، إذا كان الحزب العمالي لا يحرز الا اقل من نصف الاصوات ـ على الرغم من كون ثلثي الجسم الانتخابي البريطاني هما من الشرط العمالي ـ فإن المسؤولية في ذلك او المأثرة تعودُ الى النساء المسنات ذوات الشرط الاجتماعي المتواضع.

في المانيا يفيد تحليل الفارق بين الاقتراع الأنثوي والاقتراع الذكري في المناطق ذات الهيمنة العمالية وفي الأقاليم التي تكثر فيها الطبقات الوسطى الحضرية او المزارعون، ان التايز الانتخابي بين الجنسين بالغُ الأهمية في الطبقة العاملة، لا سيا عندما يتعلّق الأمر بمناطق ذات أغلبية كاثوليكية[١٥]. وفي دراسة لانتخابات ١٩٥٣ لاحظ J. Linz ـ في عداد الناخبين والناخبات من العمال ـ فائضاً بنسبة ١٤٪ من النساء لصالح الحزب المسيحي الديمقراطي[١٦].

وفي نفس الاتجاه يسير بحث بالغ العمق أجراه E. Allardt[١٧] في فنلندا، ان نسبة الرجال ذوي الشرط العمالي الذين يظهرون تفضيلاً للحزب الشيوعي هي أعلى بكثير من نسبة النساء من ذات الشرط: ٤١٪ مقابل ٢٧٪. وفي المقابل، تعتبر في الحزب الاشتراكي نسبة النساء ذوات الشرط العمالي أعلى بقليل من نسبة العمال: ٣٢٪ مقابل ٣٦٪. لكنْ نظراً لأن هذا الحزب لا يحظى بتأييد الاقتراع النسوي في الطبقات المتوسطة، فانه يظلّ مع ذلك ذا أغلبية ذكريّة. اخيراً، ربما يكون عدد النساء ذوات الشرط العمالي اللواتي لا يقترعن شيوعياً ولا اشتراكياً، أعلى من عدد الرجال الذين يؤيدون، في البورجوازية الصغرى او الوسطى، الشيوعية او الاشتراكية.

في النرويج لاحظ Stein Rokkan بخصوص الطبقة العاملة في الصناعة، فارقاً من عشر نقاط بين نسبة الرجال والنساء الاشتراكيين او الشيوعيين. والفارق أصغر بالنسبة الى الفئات المهنية الأخرى التي تظهر فيها النساء تفضيلاً واضحاً للحزب المسيحي او الحزب الزراعي.

أما في الولايات المتحدة حيث لا تتغاير النزعات السياسية بمقتضى الشرط الاجتماعي بقدر ما تتغاير في أوروبا، فمن الصعب اكتناه المفارقات بين اقتراع الرجال واقتراع النساء في الوسط العمالي من جهة، وفي

الطبقات الوسطى من جهة ثانية. ففي هذا البلد، ما يجب ان يسترعي انتباهنا ليس الاقتراع بحد ذاته، بل متغيّرات الامتناع النسائي عن الاقتراع حسب الفئات الاجتماعية، لأن القوة السياسية لهذا الإمتناع كبيرةٌ، فنعرف بالتالي ان الجمهوريين هم أكثر عدداً في الفئات ذات المداخيل المرتفعة، والأكثر تعلماً، وفي المراتب الاجتماعية ـ المهنية ذات المستوى الرفيع او المتوسط، وان الديمقراطيين يستمدون اصواتهم من الفئات الاجتماعية المقابلة. والحال، فإن النساء ذوات الشرط الاجتماعي المتواضع هن كثيرات الإمتناع[١٨]. بعبارة أخرى، في الوسط الاجتماعي حيث تكون مألوفة النزعة المؤيدة للحزب الجمهوري، تكون النساء اكثر مثابرةً. اذن من المشروع ان نفترض ان انخفاض الامتناعات النسوية في الوسط العمالي قد يؤدي الى كسب اصوات لصالح الحزب الديمقراطي. والامتناع الواسع للنساء ذوات الشرط الاجتماعي المتواضع يعادل، عملياً، تأييداً للحزب الجمهوري، ومع ذلك فإن الكثيرات من النساء الممتنعات هن من الاتجاه الديمقراطي بالقوة. ويدل على ذلك كثيرٌ من الدراسات. وبالواقع، يفرّق الباحثون الأميركيون[١٩] بين «الديمقراطي الصلب» و«الديمقراطي الفاتر»، وكذلك الأمر بخصوص الجمهوريين. في الحقيقة ليست صلابة الآراء هي التي يقيسونها، بقدر ما يقيسون الاهتمام بالسياسة. وهذا ما يعبّر عنه واضعو كتاب[٢٠] People's Choice: «الرجال هم أفضل المواطنين، لكن النساء هن منطقيّات أكثر؛ وإذا كنّ لا يهتممن فإنهن لا يقترعن»؛ وكذلك واضعو كتاب[٢١] Voting بقولهم: «ان النساءَ الأقل تسيُّساً من الرجال ـ هن أقل تشخصاً باقتراعهن في الانقسام الاجتماعي من تشخص الرجال». وهكذا فان الحصة التي يحصل عليها الحزب الديمقراطي في أوساط رجال الطبقة العاملة هي حصة لاغية، جزئياً في الواقع، بسبب امتناع عدد كبير من نساء الطبقة العاملة الاجتماعية عينها، اللواتي اذا اشتركن في الانتخاب، سيقترعن بأغلبيتهن لصالح الحزب الديمقراطي.

## هل الاقتراع النسائي سلفي أم محافظ؟

لاحظنا منذ قليل ان التفسير الرئيسي لتمايز الاقتراع الذكري والاقتراع النسوي هو تفسير ديني من جهة، وان هذا التمايز من جهة ثانية هو في الفئات الاجتماعية المتواضعة أهم منه في الطبقات الوسطى وفي البورجوازية. وهذه الملاحظة المزدوجة تقودنا الى اعطاء الاقتراع النسوي، بقدر تمايزه عن الاقتراع الذكري، معنى سلفياً أكثر من اعطائه معنىً محافظاً.

فالنساء المنتميات الى البورجوازية العليا أو الوسطى لهن من الأسباب ما يكفي لعدم الاقتراع شيوعياً او اشتراكياً. وبالتالي يعتبر في هذه الاوساط الاجتماعية، تدخل العامل الديني سطحياً في الاقتراع النسوي. ولا يمكن من جهة أخرى، استشفاف السبب الرئيسي لاقتراع النساء ذوات الشرط البورجوازي ـ التأثير الديني او الشرط الاجتماعي الاقتصادي ـ لأن الرجال من الشرط ذاته يقترعون ايضاً ضد الشيوعية او الاشتراكية.

ويصعب الفصل بين الدافع الديني والدافع الاجتماعي ـ الاقتصادي للاقتراع ـ ما عدا المسيحيين الحقيقيين الذين هم في آنٍ «بورجوازيون حقيقيّون». وعندهم سببان للاقتراع ضد الماركسية. ومع ذلك يوجد في فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، المانيا، النمسا، «بورجوازيون حقيقيون» هم كاثوليكيون سيئون ويقترعون مع ذلك للحزب المسيحي لأنهم يعتبرون، ولا ينخدعون في اعتبارهم، ان الحزب يمكنه على نحو أفعل من الجماعات اليمينية محاربة الشيوعية او الاشتراكية.

ويمكن في الوسط الفلاحي والعمالي ظهور ازدواج في المشاعر لدى الناخبة، كما يمكن نشوب مأزم بين الشعور بالانتماء للمتحد الكاثوليكي والشعور بالإنتماء الى طبقة اجتماعية محرومة، تدافع عنها «الأحزاب الملحدة» دفاعاً أفضل من بعض الجوانب، ويمكن للدافع الديني ان يتقدم على الدافع الاجتماعي ـ الاقتصادي.

ان اقتراع هؤلاء النساء من الوسط العمالي أو الفلاحي لا يمكن تفسيره كاقتراع محافظ بسبب دافعه الديني. ان ارملة، زوجة او ابنة مؤاكر، عامل زراعي او عامل صناعي، اذا لم تقترع شيوعياً او اشتراكياً فذلك لأن ارتباطها بالتراث المسيحي يقيها من الايديولوجيات السياسية التي تحرّمها الكنيسة، وليس لأنها ترغبُ في الإبقاء على الاقتصاد الرأسمالي او في الحفاظ على مصالح كبار مالكي الارض. ان التراث المسيحي غير مرتبط، اخلاقياً ومنطقياً بالرأسمالية الصناعية أو الزراعية. ولكن في البلدان الكاثوليكية، للشيوعية والاشتراكية، بسبب الظروف الخاصة الماثلة في فكر كل شخص، سمة العداء للاكليروس والعداء للدين لأسباب فلسفية أحياناً، لأنه يوجد ـ وهذه ملاحظة عادية من التفاهة التذكير بها ـ تعارض جوهري بين مفاهيم الكنيسة ومفاهيم الماركسية.

يمكن تأويل اقتراع الناخبات ذوات الشرط الاجتماعي المتواضع كأنه اقتراع سلفي حتى من جانب المنظّرين اليساريين الذين يعتقدون ان اقتراعاً كهذا تستغله في نهاية الأمر النزعة المحافظة اقتصادياً واجتماعياً.

## خلاصة وملاحظات ختامية

١) في جميع البلدان، لا تحظى الأحزاب الاشتراكية والشيوعية بتأييد الاصوات النسائية بينما تحظى بها الأحزاب المسيحية الديمقراطية او السلفية ـ المحافظة ـ والظاهرة في البلدان الكاثوليكية أكثر أهمية منها في البلدان البروتستانتية.

٢) ان الأحزاب التي كانت لأسباب عقائدية اكثر تأييداً لتحرر المرأة سياسياً، هي الاحزاب التي كانت اكثر حرماناً من الأصوات النسائية. ولو توقعت الاحزاب نتيجة معاكسة كهذه، هل كانت طالبت بمنح الحقوق السياسية للجنس الاضعف؟ في المقابل، على بعض الأحزاب التي عارضت طويلاً، بروح سلفية، دخول النساء الى الحياة السياسية، ان تعترف اليوم بأنها اساءت الحساب السياسي. فكانت

الأحزاب الليبرالية والراديكالية هي الوحيدة التي رأت الأمور تماماً. فقد تأكدت مخاوفها: لقد أسرع اقتراع النساء في انحطاط هذه الأحزاب في كل اوروبا. ولا بد من عزو النجاح الانتخابي للأحزاب المسيحية ـ الديمقراطية الى الاقتراع النسائي في حدٍ معين.

٣) معظم النساء المتزوجات يقترعن مثل أزواجهن. في حال تباين الرأي بين الزوجين، يكون الرجل اشتراكياً أو شيوعياً بشكل عام، وتكون المرأة مسيحية ـ ديمقراطية او سلفية ـ محافظة، الا أنه يمكن ان تقترع المرأة اشتراكياً عندما يقترع زوجها شيوعياً.

٤) يعود التمايز بين الإقتراع الذكري والأنثوي الى وضع النساء بدون ازواج (مترملات، عازبات، مطلقات).

٥) يقترع الشبان، العازبون، في أغلب الأحيان لصالح الأحزاب اليسارية (شيوعية، اشتراكية) أكثر من الشابات.

٦) ظاهرة عامة: من أصل مائة مولود جديد يكون الذكور أكثر عدداً من الإناث. لكن الجنس الموسوم « بالضعف » هو بمعنىً ما أشد مقاومة: وبالتالي فإن وفيات الذكور أعلى من وفيات الإناث قبل سن الخمسين؛ ولقد أحدثت الحربان العالميّتان من الضحايا في صفوف الرجال أكثر مما أوقعت في صفوف النساء، فنجم عن ذلك فائض من النساء في الفئات المسنة من السكان. من هنا الأهمية العددية للمترمّلات المسنّات (اللواتي يجب أن تنضاف اليهن العانسات المسنّات) اللواتي يقترعن بنسبة كثيفة للأحزاب المسيحية ـ الديمقراطية او السلفية المحافظة.

٧) لاحظ التناقض الأدهش ما بين اقتراع الرجال الشبان واقتراع النساء المسنّات.

٨) معظم النساء غير مندمجات في الحياة الاقتصادية، والباقيات منهن يشغلن عموماً مراكز دنيا ويتقاضين أجوراً أقل من الرجال، وبالتالي لا يجب البحث في الصعيد الاقتصادي عن السبب الجوهري للتمايز بين أصوات النساء والرجال.

٩) النساء أقل استعلاماً عن الشأن العام من الرجال. وفي الجسم الانتخابي النسائي، تكون واسعةً مناطق الجهل، كما يبيّن ذلك الكثير من تحقيقات الرأي العام. ويكون التأثير السلفي على الاقتراع النسوي كبيراً بقدر ما يكون منخفضاً مستوى الاعلام السياسي.

١٠) ان الدافع الأول للسلوك النسائي السياسي، بقدر ما يبتعد عن السلوك الذكري، يكون دافعاً دينياً؛ لكن نظراً للتمايز بين الاقتراع النسائي والاقتراع الذكري الملحوظ جوهرياً في طبقة الفلاحين والطبقة العاملة الصناعية، فإن اقتراع النساء يعكس سلفيّة الفئات الاجتماعية المتواضعة وليس السلفية الراقية

الى مصاف الايديولوجيا، التي تثقّفها بعض فئات البورجوازية.

١١) ان أكثر الأحزاب حرماناً من الاقتراع النسوي هي أيضاً الأحزاب الأشد تأييداً لإرتقاء النساء الى المناصب السياسية (برلمان، مجالس بلدية، لجان الأحزاب)، لكن هذه الترقية لا تعني، بالضرورة، سوى عدد قليل من النساء. وتحرّر المرأة الذي تنادي به الأحزاب يتعارض مع الشرط السلفي المخصص للمرأة في المجتمع.

ان طموحات أغلبية النساء تظل سلفية جداً بوجه عام.

١٢) لا تتوقف القوى السياسية لحزب ما على عددِ الأصوات التي ينالها وحسب، بل تتوقف ايضاً على بنية حسمه الانتخابي. ويشارك الرجال عموماً مشاركة أكثر من النساء في الحياة السياسية، وهم أكثر استعداداً منهن للأعمال الجماهيرية والتظاهرات والاضرابات. وبما أن الأحزاب الشيوعية والاشتراكية هي أكثر «ذكورةً»، فإن قدرتها على الفعل السياسي هي بدون شك، بالمقارنة مع قوة الأحزاب المسيحية أو المحافظة، أقوى مما يسلَّم به اذا أخذ فقط بعين الإعتبار عدد الأصوات التي نالتها هذه الأحزاب.

١٣) في بعض الظروف، يكون للاقتراع النسائي قيمة حدّية حاسمة، ترجّح الأكثرية الانتخابية أو البرلمانية. فمن يقترع بحكمة أكثر؟ الرجال أم النساء؟ ان الرد على ذلك معناه اتخاذ موقف سياسي.

## الحواشي

١) نادراً ما نرجع في هذه الدراسة الى فرنسا، ولهذا نحيل القارىء الراغب في معرفة الاقتراع النسوي في هذا البلد، الى الدراسة التي نشرناها مع جاك ناربون:

— Les Françaises face à la politique, comportement politique et condition sociale, Paris, A. Colin 1956.

٢) لا سيما التحقيقات التي قام بها المعهد الفرنسي للرأي العام، والمعهد البريطاني للرأي العام، والمعهد الايطالي للرأي العام، ومعهد دوكسا (ميلانو)، المركز الايطالي للدراسات والأبحاث (روما)، الخ.

٣) راجع: تحقيق معهد العلوم السياسية بجامعة غوتنبرغ والمكتب الملكي للاحصاء في ستوكهولم.

٤) نتبنّى هذا التعبير النوعي، لكن في الحقيقة تحملُ هذه الأحزابُ اسماء مختلفة: الحزب الاجتماعي ـ المسيحي في بلجيكا والنمسا (بين ١٩١٩ و١٩٣٥)، الحزب الشعبي في النمسا منذ ١٩٤٥، الديمقراطية ـ المسيحية في ايطاليا، الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا، زنترّوم Zentrum في جمهورية فايمار والاتحاد المسيحي الديمقراطي في عهد جمهورية بون، الحزب المسيحي الشعبي في النرويج، الحزب الكاثوليكي، الحزب المسيحي التاريخي، والحزب المضاد للثورة في هولندا، الخ...

٥) يعتبر رينه افالنكو René Evalenko (انتخابات اول حزيران - يونيو - ١٩٥٨ ودروسها، مجلة Socialisme, sept. 1958, p.446) ان خسارة الأصوات الاشتراكية ناجمة جوهرياً عن «القاعدة الانتخابية النسائية التي تعرضت نسبياً لتأثير الاكليروس». راجع ايضاً:

- J. Strengers, «Regards sur la sociologie électorald Belge», Revue de l'Universit:e de Bruxelles, janvier -mars 1958.

٦) - M. Dogan: « Le donne italiane trail catholicesimo e il marxismo», Elezione e comportamentc in Italia, Cammunità, Milano, 1962.

٧) المعهد الهولندي للرأي العام:

— De Nederlandse Kiezer, La haye, 1956, p.85.

٨) تشكل النساء بدون ازواج (ارامل، عازبات، مطلقات) نسبة ٣٠٪ من الناخبات في الولايات المتحدة، ٣٣٪ في بريطانيا وبلجيكا، ٣٦٪ في السويد، ٣٨٪ في فرنسا، ٣٩٪ في ايطاليا والمانيا الاتحادية (احصاءات ١٩٥٠ - ١٩٦٠).

٩) يوجد في فرنسا، حسب احصاء ١٩٥٤، مليونان ونصف مليون أرملة فوق سن الخمسين وفي بريطانيا ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ أرملة في نفس الفترة؛ و١٫٧٠٠٫٠٠٠ في ايطاليا؛ ويجب أن تضاف اليهن النساء العانسات المسنّات.

١٠) راجع دراسة: H. Ingulfson et R. Hagman, in E. Hastad Gallup och den Svenska valjarkaren, Gebers Sociologiska, Bibliotek, Uppsala, 1950.

١١) — Stein Rokkan, Statut socio-professionnel et préférence politique en Norvège (Chr. Michelsens Institute).

١٢) ينبغي ان نقارن هذا التوزيع مع الظاهرة، الملاحظة في بلدان كثيرة، وهي أن النساء المسنّات جداً هن الأشد ارتباطاً بالكنيسة، وأن الشبّان الذكور هم الذين يظهرون عادة بعض الفتور الديني.

١٣) — Benney, Gerary et Pear, How people vote, A Study of electoral behaviour in Greenwich , راجع: London 1956, pp. 105-110.

١٤) — Birch et Campbell, «Voting Behaviour in a lancashire Constituency», British journal of Sociology, Sept. 1950.

١٥) — Statistik der Bundesrepublik Deutschland, Die wahl Zum 3 Deutschen Bundestag, 1957, cahier 2.

١٦) — Juan J. Linz, the social basis of west German Politics

١٧) — Erik Allardt, Social Class, Political Cleavages and Social Conflicts in Finland.

١٨) Campbell, Convase, Miller et Stokes: The American Voter, Survey Research Center, University of Michigan, 1960, p. 493.

١٩) — A. Campbell et H. Cooper: Group differnces in attitudes and Votes, Institute for :راجع بشكل خاص social Research, University of Michigan, 1956, p.p. 40-42.

٢٠) — Lazarsfeld, Berelson, Gaudet: The people's Choice, New York, Columbia Univensity press, chapitres V et XV.

٢١) — Berelson, Lazarsfeld, Mc Phee, Voting, University of Chicago press, 1954.